محضر جلسة لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة عـــدد 3

- **تاريخ الاجتماع:** 30 جانفي 2025

- **جدول الأعمال:**

-الاستماع إلى جهة المبادرة بخصوص مقترح القانون الأساسي المتعلق بسن أحكام استثنائية لتغطية الحاجيات الوطنية في طب الاختصاص عدد 2024/20.

- **الحضور:**

- الحاضرون: 07

-المتغيبون: 00

-المعتذرون: 03

- **بداية الجلسة:** العاشرة و17 دق صباحا **نهاية الجلسة:** منتصف النهار و15 دق

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة جلسة يوم الخميس 30 جانفي 2025 استمعت خلالها إلى جهة المبادرة بخصوص مقترح القانون الأساسي المتعلق بسن أحكام استثنائية لتغطية الحاجيات الوطنية في مجال طب الاختصاص.

وفي مستهل كلمته رحب رئيس اللجنة بالضيوف مبينا أن هذه الجلسة تندرج في إطار الاستماع إلى جهة المبادرة التي يمكنها إثراء أعمال اللجنة من خلال ما ستقدمه من ملاحظات ومقترحات تعديل. مؤكدا انفتاح اللجنة واستعدادها لقبول كل التعديلات في شأن هذا القانون حتى يكون قانونا تشاركيا وعمليا مما يسهل تطبيقه على أرض الواقع.

وخلال تدخلاتهم، نوّه النواب أصحاب المقترح بمبادرة اللجنة بإتاحتهم الفرصة لتقديم ملاحظاتهم بخصوص مقترح قانون له من الأهمية بمكان، وأوضحوا أن الهدف الأساسي من تقديمهم لهذا المقترح يكمن في تفادي النقص الحاصل في طب الاختصاص في الجهات على غرار الطب الباطني والإنعاش الطبي وأمراض المعدة والأمعاء وطب الأطفال وغيرها، كما بينوا أن السبب الرئيسي في عزوف أطباء الاختصاص عن التوجه للعمل بالمناطق الداخلية هو النقص في التجهيزات في المستشفيات وقلة الإمكانيات، وأفادوا أن الغاية من هذا المقترح هو تحفيزهم للعمل في تلك المناطق من ناحية، وتقريب مختلف الخدمات الصحية من المواطن في مختلف جهات البلاد من ناحية أخرى، وأكدوا على أنه في حال تفعيل مقترح هذا القانون ستقع تغطية جميع حاجيات المستشفيات في طب الاختصاص في كامل البلاد.

وفي سياق متصل، أشاروا إلى أن النقص الحاصل لا يخص الإطار الطبي في الجهات الداخلية فحسب بل يشمل العديد من الاختصاصات الطبية وشبه الطبية في جل مناطق البلاد بما في ذلك تونس العاصمة وبعض المناطق الساحلية. ولاحظ أصحاب المقترح أن الربوة الصحية بتونس تفتقر إلى طب الاختصاص، ودعوا إلى ضرورة وضع استراتيجية واضحة المعالم وفق رؤية استشرافية للنهوض بالقطاع الصحي تتجاوز سن قوانين تشريعية ذات بعد زجري تعتمد على التفكير الجدي والبنّاء في تعديل الخارطة الصحية وإعادة توزيعها وفق ما تقتضيه حاجيات كل

جهة، مؤكدين على ضـرورة مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية في مجال الطب من خلال استخدام أحدث التكنولوجيات كالطب عن بعد والاعتماد على الذكاء الاصطناعي.

ومن جهتهم، اقترح أعضـاء اللجنة القيام بدراسـة معمقة لمعرفة حاجيات المسـتشـفيات من طب الاختصـاص في مختلف الجهات عبر منصـة إلكترونية، ودعوا إلى ضـرورة إيجاد السـبل والآليات الكفيلة لترغيب الأطباء في الالتحاق بالمناطق الداخلية كالعمل على تكوينهم وتشـجيعهم على الخدمة الميدانية بالتداول كل سـنتين مثلا أو تحفيزهم ماديا على ذلك بمنحة خاصـة. كما رأى أحد النواب أنه تفاديا لإشكالية النقص في طب الاختصـاص في الجهات يجب على وزارة الصحة العمل على استعمال تقنية الطب عن بعد ودعم هذه الآلية واعتماد المنصات في منظومة الأدوية وفي التجهيزات الطبية وفي الأطباء والقيام بجدولتها حسب الأولويات وحاجيات كل منطقة.

وفي سـياق آخر، شـدد النواب على ضـرورة الاسـتئناس بآراء مختلف الأطراف ذات العلاقة بالقطاع الصـحي لمزيد تعميق النظر بخصـوص هذا المقترح من ذلك الاسـتماع إلى وزارة الصـحة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعمداء كليات الطب لتشخيص الوضع بدقة والوقوف على الأسـباب الحقيقية لعزوف مهني الصحة المختصـين عن العمل في المناطق الداخلية والتي حالت دون تطبيق مقتضـيات الأمر المؤرخ في 19 جويلية 2017 والمتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 4132 لسـنة 211 المؤرخ في 17 نوفمبر 2011 المتعلق بضـبط الإطار العام لنظام الدراسـات الطبية المؤهلة لممارسة طب العائلة والتخصص في الطب.

وأشـاروا إلى أن هناك من الأطباء من التحق ببعض مسـتشـفيات الجهات الداخلية مدة قصـيرة ولم يلتزم بتطبيق هذا الأمر وارتأى الهجرة للعمل بالخارج. وفي هذا الإطار تسـاءل أحد النواب إن كانت هناك عقوبات زجرية في حال التغيب وعدم الالتزام، كما أشـار إلى ضـرورة القيام بمراجعة لمختلف الاختصـاصـات الطبية باعتبار أن هناك اختصـاصـات مطلوبة في المسـتشـفيات وأخرى تشهد بطالةداعيا إلى تحقيق التوازن بينهما.

كما اقترح أحد أعضـاء اللجنة وضـع اسـتراتيجية لمراقبة حركية الأطباء والإطارات الطبية مع الحرص على توفير الجانب الأمني لهم وحمايتهم بالتنسيق مع وزارة الداخلية.

وبخصوص الفصل الثالث من مقترح القانون رأى أحد النواب أنه غير ضروري ويمكن الاستغناء عنه، لأن أحكامه من البديهيات القانونية التي لاداعي لذكرها في هذا المقترح.

وفي ختام الجلسة، ثمن أعضاء اللجنة ما تفضلت به جهة المبادرة من توضيحات ودعوا إلى مواصلة النظر في مقترح القانون الأساسي المتعلق بسن أحكام استثنائية لتغطية الحاجيات الوطنية في طب الاختصاص مع الأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات والاقتراحات التي تم تداولها في سبيل أن يكون هذا المقترح محل توافق بين جميع الأطراف بهدف تطوير القطاع الصحي في الجهات الداخلية والمنظومة الصحية عموما.

رئيس اللجنة	مقرّر اللجنة
نبـــيه ثابـث	رؤوف الفقيري